



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

**اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وملاحظات**

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاستشارات ادارة المطبعة الرسمية	مخارج الجوائز		مخارج الجوائز		النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	سلسلة	مئة	6 الميو	مئة	
7 و 9 و 13 شارع عبداللاد بن بواب - الجزائر	50 دج	50 دج	30 دج	30 دج	
الهاتف : 15، 18، 65 الى 17 ج ج ب - 3200	150 دج	100 دج	20 دج	20 دج	
	بما فيها تكاليف الارسال				

من النسخة الاصلية : 100 دج ومن النسخة الاصلية وترجمتها 200 دج لمن العدد للسنتين السابقة : 100 دج وسلم اللهاوس مجانا للمترجمين.
للمطلوب منهم اوسال لكاتب الوراق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم يؤدي عن تغيير العنوان 150 دج و لمن النشر على اساس
15 دج للمطبع .

فهرس

وزارة الدفاع الوطني

مراسيم، قرارات، مقررات

رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 82 - 215 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يحدد اختصاصات
محافظات الطاقات الجديدة وتنظيمها
وسيرها .
1284
مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول
يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين مستشار برئاسة
الجمهورية .
1289

مرسوم رقم 82 - 216 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتعلق بتحويل
الهيكل والوسائل والمستخدمين والاملاك
التي تحوزها أو تديرها الشركة الوطنية
للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله
وتسويقه، والتي تشكل الوحدة المسماة
«القاعدة المركزية للامداد ببنى مراد»، الى
وزارة الدفاع الوطني .
1289

فهرس (تابع)

المستفيدين من رخص محلات بيع التبغ التي
أعدتها لجنة ترتيب المجاهدين بولاية
تيزي وزو في 24 مايو سنة 1982 • I296

وزارة النقل والصيند البحري

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام المدير
العام للمؤسسة الوطنية للاستغلال الخاص
بالارصاد الجوية والطيران • I297

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول
يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين المدير العام
للطيران المدني والارصاد الجوية
الوطنية • I297

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول
يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين المدير العام
للمؤسسة الوطنية للاستغلال الخاص بالارصاد
الجوية والطيران • I297

قرار مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى
مدير النقل والعمل الجوي • I297

قرار مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى
مدير المطارات • I298

قرار مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى
نائب مدير • I298

وزارة الاسكان والتعمير

قرار مؤرخ في 8 رجب عام 1402 الموافق 2 مايو سنة
1982 يتعلق بتنظيم الانتخابات لتعيين ممثلي
الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء
الوطنية المختصة ببعض أسلاك موظفي وزارة
الاسكان والتعمير • I299

وزارة المالية

مرسوم رقم 82 - 217 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتعلق بالمكافآت
المعوضة للمصاريف المترتبة عن المهمات
المؤقتة في الخارج • I290

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مدير
الادارة العامة • I293

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مدير
الضرائب • I293

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام المدير
العام المساعد للصندوق الجزائري
للتنمية • I293

وزارة الداخلية

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول
يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين مدير الري في
المجلس التنفيذي لولاية تبسة • I293

وزارة العدل

مرسومان مؤرخان في 12 رمضان عام 1402 الموافق
4 يوليو سنة 1982 يتضمنان اجراءات عفو
بمناسبة الذكرى العشرين للاستقلال • I293

وزارة الصناعات الخفيفة

مقرر مؤرخ في 24 رجب عام 1402 الموافق 18 مايو
سنة 1982 يتضمن المصادقة على قائمة المستفيدين
من رخص محلات بيع التبغ التي أعدتها لجنة
ترتيب المجاهدين بولاية تيزي وزو في 14
ديسمبر سنة 1981 و 12 يناير سنة 1982 • I296

مقرر مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو
سنة 1982 يتضمن الموافقة على قائمة

فهرس (تابع)

وزارة الري

مرسوم رقم 82 - 218 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة
اشغال الري في الشلف •
I304

مرسوم رقم 82 - 219 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة
اشغال الري في تامنراست •
I307

مرسوم رقم 82 - 220 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة
اشغال الري في تيارت •
I310

مرسوم رقم 82 - 221 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة
اشغال الري في سطيف •
I313

مرسوم رقم 82 - 222 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة
اشغال الري في سكيكدة •
I316

وزارة الثقافة

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام مدير المعهد
الوطني للموسيقى •
I319

كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي

قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1402 الموافق 23
يونيو سنة 1982 ينظم ممارسة الصيد البري
خلال موسم 1982 - 1983 •
I319

كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري
قرارات مؤرخة في 8 ربيع الاول عام 1402 الموافق
29 ديسمبر سنة 1981 تتضمن حركة في سلك
المتصرفين •
I322

مجلس المحاسبة

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول
يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين الامين العام
لمجلس المحاسبة •
I326

قرار مؤرخ في 8 رجب عام 1402 الموافق 2 مايو سنة
1982 يتعلق بتنظيم انتخابات لتعيين ممثلي
الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء
المختصة ببعض أسلاك موظفي وزارة الاسكان
والتموير •
I300

قرار مؤرخ في 24 شعبان عام 1402 الموافق 16 يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى المدير
العام للإدارة والتنظيم والمهن •
I301

وزارة التربية والتعليم الاساسي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 جمادى الثانية
عام 1402 الموافق 17 أبريل سنة 1982، يتضمن
انشاء اللجنة الوطنية المتساوية الاعضاء
المختصة بسلك مفتشي التربية
والتكوين •
I302

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام مدير
الادارة العامة •
I302

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 جمادى الثانية
عام 1402 الموافق 13 أبريل سنة 1982 يتضمن
انشاء لجان متساوية الاعضاء مختصة بسلك
الاعوان التقنيين والمساعدين التقنيين في
المكتبات التابعة لوزارة التعليم والبحث
العلمي •
I302

وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30
يونيو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام مدير
تنسيق الانشطة الخارجية •
I303

مراسيم، قرارات، مقررات

رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 82 - 215 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يحدد اختصاصات محافظة الطاقات الجديدة وتنظيمها وسيرها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الميثاق الوطني، لاسيما الباب السابع منه،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 45 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمى والتقنى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 46 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء محافظة للطاقات الجديدة ولاسيما المادة الثالثة منه،

يصدى ما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى : تخضع محافظة الطاقات الجديدة المنشأة بالمرسوم رقم 82 - 46 المؤرخ في 23 يناير سنة 1982 المشار اليه اعلاه، فى اختصاصاتها وسيرها للاحكام المنصوص عليها فى هذا المرسوم.

المادة 2 : تعد محافظة الطاقات الجديدة تحت سلطة المجلس الاعلى للبحث

العلمى والتقنى مؤسسة ذات طابع علمى وتقنى وصناعى تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 3 : يكون مقر محافظة الطاقات الجديدة فى مدينة الجزائر. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى.

الباب الثانى

الهدف والاختصاصات

المادة 4 : تتمثل مهمة محافظة الطاقات الجديدة فى تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بميدان الطاقات الجديدة طبقا للتوجيهات والقرارات والاولويات التى يحددها المجلس الاعلى للبحث العلمى والتقنى.

فهى تتولى اعداد وتنفيذ المخططات الوطنية للتطور العلمى والتكنولوجى والصناعى الذى له علاقة بهدفها.

وهى مكلفة فى هذا الاطار بجميع أعمال البحث والتكوين والاعلام وتقديم الاموال والخدمات والانتاج مما هو ضرورى لتطوير الطاقات الجديدة وتنميتها ولاسيما النووية منها والشمسية والحرارية الجوفية والهوائية والكتلية الحيوية.

المادة 5 : تكلف محافظة الطاقات الجديدة فى مجال البحث بما يأتى :

- تقوم بالابحاث العلمية والتقنية الضرورية لانتاج الطاقات الجديدة واستخدامها،

- تشجيع وتسيير الاستيعاب العلمى والتكنولوجى والتحكم فيهما وتجديدهما فى الميادين التابعة لاختصاصها،

المادة 9 : تكلف محافظة الطاقات الجديدة في مجال الاعلام، وفي حدود هدفها بجمع الاعلام العلمى والتقنى ومعالجته واستغلاله، وحفظه واذاعته.

المادة 10 : تتولى محافظة الطاقات الجديدة دراسة واقتراح المقاييس التقنية ومقاييس الامن المتعلقة بمجال نشاطها، وتساهم في اعداد أى مشروع نص قانونى يتعلق بذلك. وتساهم بما تقدمه من اسهام تقنى وعلمى فى تنفيذ التدابير الكفيلة بضمان حماية الاشخاص والممتلكات والمحيط من آثار الطاقة النووية.

المادة 11 : تتابع محافظة الطاقات الجديدة ما يتحقق فى العالم من تطور علمى وتقنى واقتصادى له علاقة بهدفها وذلك قصد تبصير المؤسسات الحكومية بجميع المسائل المرتبطة بأعمالها.

المادة 12 : يقدم تقرير سنوى عن أعمال محافظة الطاقات الجديدة الى المجلس الاعلى للبحث العلمى والتقنى.

الباب الثالث

التنظيم والهيكل

الفصل الاول

المحافظ

المادة 13 : يتصرف المحافظ باسم محافظة الطاقات الجديدة ويمثلها فى القضاء وفى جميع أعمال الحياة المدنية.

ويقوم بجميع العمليات الداخلية فى نطاق صلاحياته كما هى محددة فى هذا المرسوم كما يتخذ فى هذا الصدد جميع العقود والقرارات.

وهو بهذه الصفة :

– يمارس سلطة التسيير، وسلطة الاشراف على جميع مستخدمى محافظة الطاقات الجديدة،

– تتولى الدراسات والابحاث وضبط الاساليب والتقنيات وتطويرها فى الميادين التابعة لاختصاصها، وتتولى استغلالها أو المساهمة فى استغلالها.

– تقوم نتائج البحث المتعلقة بها وتعمل على نشرها.

المادة 6 : تكلف محافظة الطاقات الجديدة فى ميدان الانتاج وبالاتصال مع القطاعات المعنية بما يأتى :

– استثمار المواد الاولية والمواد المرتبطة بهدفها عن طريق القيام على سبيل التجربة بتنفيذ أعمال البحث فى الاستغلال، والاستغلال، والانتاج، والتحويل، والمعالجة والتسيير.

– ضبط أجهزة مادية، ومقومات ضرورية لاستخدام الطاقات الجديدة،

– تطوير التطبيقات الطاقية وتنسيقها لمختلف مصادر الطاقات الجديدة ولاسيما بانجاز الاجهزة الضرورية لانتاج هذه الطاقات أو بالمساهمة فى انجازها.

– انتاج النظائر المشعة وتوسيع تطبيقاتها.

المادة 7 : تتخذ محافظة الطاقات الجديدة جميع التدابير اللازمة لافادة البلد تطورا فى العلم والتقنولوجيا فى مجال الطاقات الجديدة، وتقدم لهذا الغرض مساعداتها للمؤسسات والهيئات الوطنية، كما تتولى تقديم الخدمات فى الاموال والخدمة العلمية والتقنية الخاصة بهذا المجال.

المادة 8 : تكلف، فى ميدان التكوين باتخاذ كل التدابير واستعمال جميع الوسائل الضرورية التى تخصها لتكوين طاقه علمية وتقنية وتطويرها.

وتتولى بهذه الصفة ضمن هياكلها وبالتعاون مع مؤسسات أخرى تكوين المستخدمين الضرورىين لتحقيق الاهداف المنوطة بها، وتجديد تكوينهم وتحسينه.

الذى يحدد جدول أعمال كل دورة . ويمكنها أن تجتمع فى دورة استثنائية كلما كان ذلك ضروريا بناء على دعوة من رئيسها .

المادة 18 : تدرج نتائج أشغال كل دورة من دورات لجنة التنسيق التقنية فى محضر يوقعه الرئيس ويرسل الى الوزراء الممثلين فى اللجنة المذكورة .

المادة 19 : تزود محافظة الطاقات الجديدة بمجلس علمى وتكنولوجى يرأسه محافظ الطاقات الجديدة ويتألف من أربعين (40) عضوا يتم اختيارهم تبعا لكفاءاتهم وخبرتهم فى مختلف المواد العلمية والتكنولوجية المرتبطة بتطوير الطاقات الجديدة . ويمين أعضاء المجلس العلمى والتكنولوجى لمدة ثلاث سنوات بقرار من السلطة الوصية .

المادة 20 : يقوم المجلس العلمى والتكنولوجى بدراسة برامج الاعمال العلمية والتكنولوجية التى تقوم بها محافظة الطاقات الجديدة، ويبدى رأيه فيها، كما يقوم بتقويمها دوريا ولاسيما فيما يتعلق بتظافر أعمال البحث التى تقوم بها مراكز ومحطات التجارب وتكاملها وتوافقها .

المادة 21 : يجتمع المجلس العلمى والتكنولوجى فى دورة عادية مرة كل سنة بناء على دعوة من رئيسه .

الفصل الثالث

الهياكل

المادة 22 : تتوفر لمحافظة الطاقات الجديدة من أجل تحقيق الاهداف المسندة اليها مصالح مركزية ومراكز تنمية ومحطات تجريبية .

الفرع الاول

المصالح المركزية

المادة 23 : تتألف المصالح المركزية التابعة لمحافظة الطاقات الجديدة من أمانة عامة ومديريات .

كما يساعد المحافظ مستشارون فى مهمات خاصة .

— يتولى تعيين الاعوان الموضوعين تحت سلطته وانهاء مهامهم الذين يشغلون مناصبا لم تتقرر بشأنه طريقة أخرى للتوظيف أو انهاء المهام فيه ،

— يصادق على برامج النشاط السنوى ،

— يامر بعمليات الانفاق ويقوم بها .

الفصل الثانى

الاجهزة

المادة 14 : تساعد محافظ الطاقات الجديدة لجنة تقنية للتنسيق .

تتألف لجنة التنسيق التقنية التى يرأسها محافظ الطاقات الجديدة من ممثلين اثنين عن كل من الوزارات الآتية :

— وزارة الدفاع الوطنى ،

— وزارة الشؤون الخارجية ،

— وزارة المالية ،

— وزارة التعليم والبحث العلمى .

— وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،

— وزارة الصناعة الثقيلة ،

— وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،

المادة 15 : يحدد قرار السلطة الوصية بناء على اقتراح الوزارات المعنية، قائمة بأسماء أعضاء اللجنة ولا يمكن تعديل هذه القائمة الا بنفس الطريقة .

المادة 16 : تدرس لجنة التنسيق التقنية وتقتراح جميع التدابير الرامية الى ضمان تنسيق الاعمال الخاصة بتنفيذ الاهداف المخططة من برنامج تطوير الطاقات الجديدة .

وتسهر على تماسك المشاريع كما تبدى رأيها فى جميع المسائل والمشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة المعروضة عليها .

المادة 17 : تجتمع لجنة التنسيق التقنية فى دورة عادية ثلاث مرات فى السنة بدعوة من رئيسها

المادة 29 : تكلف المحطات التجريبية خاصة بما يأتي :

- تقوم بأعمال الاختبار والملاحظة والتجريب والاستكشاف والقياس،
- تقوم باستغلال المعطيات المتحصل عليها ومعالجتها وتحليلها.
- تنجز دراسات مختلفة لها علاقة بهدفها.

المادة 30 : تنشأ مراكز التنمية والمحطات التجريبية بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح من محافظ الطاقات الجديدة. ويحدد التنظيم الداخلي لكل مركز ومحطة بقرار من محافظ الطاقات الجديدة.

المادة 31 : تتمتع مراكز التنمية والمحطات التجريبية بالاستقلال في التسيير.

ولهذا الغرض يمكن محافظ الطاقات الجديدة أن يفوض لهم كل سلطة ضرورية لجسن سيرها.

المادة 32 : يتولى إدارة مراكز التنمية والمحطات التجريبية مديرون يعينون بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح من محافظ الطاقات الجديدة. تنهى مهامهم بنفس الطريقة.

المادة 33 : يكون مديرو مراكز التنمية والمحطات التجريبية أمراء بالصرف في وحداتهم ضمن حدود الاعتمادات المالية التي تخصصها لهم محافظة الطاقات الجديدة.

المادة 34 : يزود كل مركز من مراكز التنمية بمجلس علمي وتقني.

المادة 35 : يتألف المجلس العلمي والتقني الذي يرأسه مدير المركز من اثني (12) عشر عضوا يتم اختيارهم بالنظر الى كفاءتهم وخبرتهم في مختلف المواد العلمية والتقنية المرتبطة بأعمال المركز.

يعين أعضاء المجلس العلمي والتقني لمدة ثلاث سنوات بمقرر من محافظ الطاقات الجديدة.

المادة 24 : يساعد الأمين العام المحافظ في التنسيق العام لمصالح وأعمال محافظة الطاقات الجديدة.

يعين الأمين العام بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح من محافظ الطاقات الجديدة وتنهى مهامه بنفس الطريقة.

المادة 25 : يعين المستشارون والمديرون بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح من محافظ الطاقات الجديدة وتنهى مهامهم بنفس الطريقة.

المادة 26 : يحدد الهيكل التنظيمي للمصالح المركزية بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح من محافظ الطاقات الجديدة.

الفرع الثاني

مراكز التنمية والمحطات التجريبية

المادة 27 : تكلف مراكز التنمية والمحطات التجريبية في إطار مهام محافظة الطاقات الجديدة بتنفيذ برامج التنمية العلمية والتكنولوجية والصناعية في الميادين المحددة لكل منها.

المادة 28 : تكلف مراكز التنمية خاصة بما يأتي :

- تقوم بدراسات لها صلة بهدفها.
- تنجز أعمال البحث العلمي والتقني الداخلة في مجال نشاطها.
- تدرس وتضبط جميع الأساليب والأجهزة والمعدات والمركبات والنماذج المصغرة.
- تتولى تقديم الخدمات على اختلاف أنواعها.
- تقوم بجميع أعمال التنمية والإنتاج الصناعي.
- تتكلف بتكوين المستخدمين الضروريين لتطوير الطاقات الجديدة وبتجديد خبراتهم وتحسينها.

المادة 40 : يتولى المحافظ تحضير الجداول التقديرية السنوية الخاصة بإيرادات محافظة الطاقات الجديدة ومصاريفها .

المادة 41 : تمسك حسابات محافظة الطاقات الجديدة وفقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

المادة 42 : يرسل تقرير النشاط السنوي مشفوعا بحصيلة الحسابات الى وزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية، ورئيس مجلس المحاسبة .

المادة 43 : يتولى عمليات الانفاق والتصفية محافظ الطاقات الجديدة الذي يمكنه تفويض امضائه بمقرر .

الباب الخامس الوسائل

المادة 44 : يحول الى محافظة الطاقات الجديدة وطبقا للشروط المحددة في هذا المرسوم ما يأتي :

- الاعمال التي يقوم بها مركز العلوم والتكنولوجيا النووية ومركز البحث الخاص بالطاقات الجديدة والتابع للهيئات الوطنية للبحث العلمي،

- الاموال المرتبطة بالاعمال الرئيسية والفرعية التابعة لاختصاصات المركزين سالف الذكر موضوع التحويل، وحقوقهما وحصصهما والتزاماتهما ووسائلهما وهاكلهما .

- المستخدمون المرتبطون بإدارة الاعمال والهيكل والوسائل والاموال المذكورة أعلاه وسيرها .

المادة 45 : يترتب على تحويل الاعمال المنصوص عليها في المادة 44 أعلاه، والوسائل والاموال والحصص والحقوق والواجبات التي كان المركزان المذكوران يملكانها أو يسيرانها اعداد ما يأتي :

المادة 36 : يدرس المجلس العلمي والتقني التابع للمركز برامج الاعمال العلمية والتقنية والصناعية التي يقوم بها المركز ويبدى رأيه بشأنها ويعمد الى تقويمها دوريا .

وهو بهذه الصفة يساهم بمقترحاته في تحديد المشاريع وتجنيد امكانيات المركز لانجاز الاهداف المسندة اليه .

المادة 37 : يجتمع المجلس العلمي والتقني الخاص بالمركز في دورة عادية مرتين في السنة بناء على دعوة من رئيسه . ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بناء على طلب من مدير المركز .

المادة 38 : تدرج نتائج أعمال كل دورة من دورات المجلس العلمي والتقني التابع للمركز في محضر يوقعه رئيسه، ويرسل الى محافظ الطاقات الجديدة .

الباب الرابع احكام مالية

المادة 39 : تسجل الاعتمادات الضرورية لانجاز المهمة المسندة الى محافظة الطاقات الجديدة كل سنة في ميزانية الدولة .

والموارد المالية الاخرى لمحافظة الطاقات الجديدة هي :

- الاعانات التي تقدمها الهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية ،

- الاعانات التي تقدمها الهيئات الدولية ،

- التبرعات والهبات ،

- حصيلة اعماله والتعاقدات والبراءات والمنشورات،

- أي موارد أخرى .

يمكن أن تعقد محافظة الطاقات الجديدة نهوضا على الامد القصير والمتوسط والطويل وفقا للتنظيم الجاري به العمل .

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين مستشار برئاسة الجمهورية.

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على الدستور، لا سيما المادة III - 12 منه ،

— وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 140 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالوظائف العليا ، المتمم ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يعين السيد زيتوني مسعودى ، مستشارا برئاسة الجمهورية .

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 .

الشاذلى بن جديد

وزارة الدفاع الوطنى

مرسوم رقم 82 - 216 مؤرخ فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتعلق بتحويل الهياكل والوسائل والمستخدمين والاملاك التى تعوزها أو تسييرها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه، والتى تشكل الوحدة المسماة «القاعدة المركزية للامداد ببنى مراد»، الى وزارة الدفاع الوطنى .

ان رئيس الجمهورية ،

— جرد كمى ونوعى وتقديرى تضعه وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يرأسها ممثل للسلطة الوصية ويعين أعضاؤها وزير التعليم والبحث العلمى والوزير المكلف بالمالية . ويصادق وزير التعليم والبحث العلمى والوزير المكلف بالمالية بقرار مشترك بينهما على الجرد المذكور .

— حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة فى المركزين تبين قيمة العناصر موضوع التحويل الى محافظة الطاقات الجديدة .

وهذه الحصيلة الختامية يجب أن تراقبها وتؤشر عليها فى أجل أقصاه ثلاث (3) أشهر المصالح المختصة بوزارة المالية .

المادة 46 : يعين المستخدمون المرتبطون بعمل وتسيير جميع الهياكل والوسائل المشار إليها فى المادة 44 أعلاه خاضعين، من حيث الحقوق والواجبات للاحكام القانونية والتنظيمية السارية عليهم بتاريخ صدور هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 47 : يمكن محافظة الطاقات الجديدة أن تنفذ أيضا فى حدود اختصاصاتها ووفقا لاحكام التشريعية والتنظيمية جميع الوسائل المنقولة والمقارية والصناعية والمالية والتجارية لانجاز الاهداف التى يسند لها هذا المرسوم ومخططات التنمية .

المادة 48 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 .

الشاذلى بن جديد

ويجب أن يكون هذا الحساب الختامي موضع مراقبة وتأشيرة المصالح المختصة لمجلس المحاسبة في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر.

ب - تحديد طرق تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه.

المادة 4 : يحول المستخدمون المينون لتشغيل وتسيير مجموع الوسائل المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى، أعلاه وفقا للتشريع المعمول به.

المادة 5 : تحدد، عند الاقتضاء، كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية، فيما يخص تحويل المستخدمين والممتلكات، الكيفيات المتعلقة بالمعاملات الضرورية قصد ضمان التشغيل المادي والمستمر للهياكل موضوع التحويل المشار إليه في المادة الأولى أعلاه.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

وزارة المالية

مرسوم رقم 82 - 217 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتعلق بالمكافآت المعوضة للمصاريف المترتبة عن المهمات المؤقتة في الخارج.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- بناء على الدستور، لا سيما المادة III - 10

منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 63 - 491 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963 والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه، المعدل بالمرسوم رقم 66 - 296 المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1966،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يحول الى وزارة الدفاع الوطني، ضمن الشروط المحددة في هذا المرسوم، ما يأتي :

1) الحصص والاملاك والحقوق والالتزامات والوسائل والهياكل المتعلقة بالنشاطات الرئيسية، والملحقات التي تحوزها أو تديرها الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه والتي تشكل الوحدة المسماة «القاعدة المركزية للامداد ببنى مراد» ،

2) المستخدمون المينون لتسيير وتشغيل الهياكل والوسائل والاملاك المشار إليها أعلاه.

المادة 2 : يعنى التحويل المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه احلال وزارة الدفاع الوطني محل الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه، ابتداء من أول يوليو سنة 1982.

المادة 3 : يترتب عن التحويل المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه ما يأتي :

أ - اعداد ما يأتي :

1 - جرد كمي وكيفي وتقديرى يحرر وفقا للقوانين والانظمة السارية المفعول تعدده لجنة يرأسها ممثل عن وزارة الدفاع الوطني وتتكون من ممثلي وزارات المالية والدفاع الوطني والطاقة والصناعات البتروكيماوية، ويمينهم على التوالي الوزير الذي يتبعونه ،

2 - حساب ختامي يبين قيمة عناصر الثروة التي هي موضع التحويل المشار إليه في المادة الأولى أعلاه.

ثلاث مجموعات تحدد بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير العمل وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

ويحدد وزير الدفاع الوطني الترتيب الخاص بالموظفين العسكريين في المجموعات الثلاث المنصوص عليها أعلاه.

المادة 4 : يحدد مبلغ التعويضات اليومية بالنسبة لكل مجموعة منصوص عليها في المادة 3 أعلاه، حسب البلدان المتوجهة اليها المصنفة الى ثلاثة أصناف متميزة (أ) و (ب) و (ج).

يحدد قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية، قائمة البلدان المرتبة في كل صنف من أصناف أ، ب، ج، المنصوص عليهما أعلاه.

المادة 5 : تحدد المكافآت اليومية المعوضة للمصاريف التي انفقت حسب الاصناف والمجموعات المنصوص عليها أعلاه. كما يأتي :
أولا : الصنف «أ»

- 1) المجموعة الاولى : 700 دج،
- 2) المجموعة الثانية : 600 دج،
- 3) المجموعة الثالثة : 500 دج.

ثانيا : الصنف «ب» :

- 1) المجموعة الاولى : 600 دج،
- 2) المجموعة الثانية : 500 دج،
- 3) المجموعة الثالثة : 400 دج.

ثالثا : الصنف «ج» :

- 2) المجموعة الاولى : 500 دج،
- 2) المجموعة الثانية : 400 دج،
- 3) المجموعة الثالثة : 300 دج.

المادة 6 : تحول التعويضات الممنوحة بعنوان هذا المرسوم الى عملة صعبة وتصدر طبقا للتنظيم الخاص بالصرف المعمول به.

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 140 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 56 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1399 الموافق 3 مارس سنة 1979 والمتعلق بالتعويضات اليومية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين الموفدين في مهمة مؤقتة الى الخارج،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يستفيد الموظفون المدنيون والعسكريون الموفدون في مهمة مؤقتة الى الخارج من مكافآت معوضة للمصاريف المترتبة عن ذلك وتشتمل على ما يأتي :

- تكاليف النقل،

- تعويض جزافي وحيد عن كل مهمة قدره 150 دج،

- تمويضات يومية.

المادة 2 : يمنح الموظفون المرتبون في المجموعة الاولى والثانية المنصوص عليهما في المادة 3 أدناه، تذاكر للنقل من الدرجة الاولى.

المادة 3 : يرتب الموظفون المدنيون لمنح التعويضات اليومية، المنصوص عليها أعلاه، في

(2) في بلدان الاقامة، تكون التعويضات اليومية مساوية لخمسين بالمائة (50 %) من النسبة المئوية التي يحددها هذا المرسوم.

تتم المهمات المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2، السابقتين بناء على أمر بمهمة تؤشر عليه السلطة الدبلوماسية المختصة اقليميا.

المادة II : عندما يقوم موظفون معينون بصفة دائمة في الخارج، بمهمة قصيرة المدى في الجزائر، ويتحمل صاحب العمل الموجود في الجزائر المصاريف، يستفيد هؤلاء الموظفون من منحة قدرها 200 دج عن اليوم الواحد طوال مدة مهمتهم دون أن تتمدى هذه المنحة 2000 دج عن المهمة.

ولا يمكن أن تحول هذه المنحة الى عملة صعبة.

المادة I2 : يمكن للموظفين المعيّنين للمرة الاولى في الخارج بصفة دائمة في هيئة عمومية مقيمة في الخارج أو في مؤسسة تتطلب مشاركة الدولة أو هيئة عمومية، أن يستفيدوا من الامتيازات المحددة في المادة الاولى اعلاه، من أجل الالتحاق بمناصبهم في الخارج، يقدمها صاحب عملهم في الجزائر.

غير أن التعويضات اليومية المقابلة لا يمكن أن تفوق 10 أيام.

ومهما يكن الامر ستؤخذ بعين الاعتبار الامتيازات الفورية التي تمنحها عند الاقتضاء الهيئات أو المؤسسات المستخدمة لصالح هؤلاء الموظفين.

المادة I3 : تطبق الاحكام المنصوص عليها اعلاه على المهمات غير المشروع فيها عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة I4 : يبقى النظام الخاص بالتعويضات المعدة في اطار الاحكام المتعلقة بالتكوين وتحسين المستوى في الخارج، قابلا للتطبيق على الوضعات

المادة 7 : تمنح التعويضات اليومية لمدة أقصاها (7) أيام.

عندما تفوق مدة المهمة سبعة أيام، يجب أن يخصص بالتعويضات اليومية :

1) فيما يخص الادارات والهيئات والمؤسسات العمومية، الوزير المختص وفي حالة غيابه الامين العام ،

2) فيما يخص المؤسسات الاخرى، الحزب المنظمات الجماهيرية والمجلس الشعبي الوطني، السلطات العليا المختصة.

المادة 8 : يجب على العون المعنى في حالة الغاء مهمته قبل الذهاب أن يرد في ظرف 15 يوما :

1) العملة الصعبة التي صرفها، بواسطة مراقب الصرف التي منحها له ،

2) المصالح المالية المختصة :

أ) مبلغ التعويضات اليومية مع الاخذ بعين الاعتبار عند الاقتضاء للمصاريف المصرفية التي أنفقت ،

ب) تذاكر النقل بعد الالغاء التنظيمي للعلامات التي وضعها مراقب الصرف.

المادة 9 : عندما يستفيد العون من تحمل التكاليف كيفما كان مصدره ويغطي الايواء على الاقل، تخفض نسبة التعويضات اليومية بخمسين بالمائة (50 %).

المادة 10 : يستفيد الموظفون التابعون للسلك الدبلوماسي والقنصلي والحزب والهيئات العمومية، المقيمون بصفة دائمة في الخارج، مقابل المهمات التي يقومون بها :

1) في البلدان الاخرى، من تعويضات يومية حسب الشروط والنسب المحددة لزملائهم المقيمين في الجزائر والمبعوثين في مهمة مؤقتة في الخارج ،

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام المدير العام المساعد للصندوق الجزائري للتنمية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد بدر نويوة، بصفته مديرا عاما مساعدا للصندوق الجزائري للتنمية، لتكليفه بمهام أخرى.

وزارة الداخلية

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين مدير الري في المجلس التنفيذي لولاية تبسة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يعين السيد مبارك مسعدى مديرا للري بالمجلس التنفيذي لولاية تبسة.

وزارة العدل

مرسومان مؤرخان في 12 رمضان عام 1402 الموافق 4 يوليو سنة 1982 يتضمنان اجراءات عفو بمناسبة الذكرى العشرين للاستقلال.

ان رئيس الجمهورية،

— بمناسبة الذكرى العشرين للاستقلال،

— وبناء على الدستور ولاسيما المادة III — 13 منه،

— وبناء على الرأي الاستشاري للمجلس الاعلى للقضاء الصادر تطبيقا للمادة 182 من الدستور،

— وبناء على تقرير وزير العدل،

وفي حدود الا، تشاءات المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة 15 : تحدد تعليمات تصدر عن وزير المالية، عند الحاجة، كيفية تطبيق هذا المرسوم.

المادة 16 : تلغى أحكام المرسوم رقم 79 — 56 المؤرخ في 3 مارس سنة 1979 المشار اليه اعلاه.

المادة 17 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مدير الادارة العامة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد مختار قادي، بصفته مديرا للادارة العامة، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مدير الضرائب.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد عبد الحميد عمراني، بصفته مديرا للضرائب، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981، لتكليفه بمهام أخرى.

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يمنح عفو شامل بالنسبة لما تبقى من مدة السجن أو الحبس للمحكوم عليهم الذين تنتهي مدة عقوباتهم خلال سنة 1982 .

المادة 2 : يمنح اعفاء من ثلاثة (3) أشهر سجنا بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة حبس مدتها أقل من سنتين .

المادة 3 : يمنح اعفاء من ستة (6) أشهر سجنا بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة حبس مدتها مساوية لسنتين فما فوق على أن تكون أقل من خمس (5) سنوات .

المادة 4 : يمنح اعفاء من سنة (1) سجنا بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة حبس أو سجن تكون مدتها مساوية لخمس (5) سنوات وأقل من عشر (10) سنوات سجنا .

المادة 5 : يمنح اعفاء من ثمانية عشر (18) شهر سجنا بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة حبس أو سجن تكون مدتها مساوية لعشر (10) سنوات فما فوق على أن تكون أقل من خمسة عشر (15) سنة سجنا .

المادة 6 : يمنح اعفاء من سنتين (2) سجنا بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة سجن تكون مدتها مساوية لخمس عشرة (15) سنة فما فوق على أن تكون المدة أقل من عشرين سنة سجنا أو مساوية لها .

المادة 7 : لا تطبق أحكام هذا المرسوم على الاشخاص المحكوم عليهم من قبل المحاكم العسكرية .

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 12 رمضان عام 1402 الموافق 4 يوليو سنة 1982 .

الشاذلي بن جديد

ان رئيس الجمهورية،

— بمناسبة الذكرى العشرين للاستقلال،
— وبناء على الدستور ولاسيما المادة III — I3 منه،

— وبناء على الرأي الاستشاري للمجلس الاعلى للقضاء الصادر تطبيقا للمادة 182 من الدستور،
— وبناء على تقرير وزير العدل،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحول الحكم بالاعدام الى حكم بالسجن المؤبد بالنسبة للمحكوم عليهم الآتية أسماؤهم :

— بلطيش السبتي : محكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية بالبليدة .

— مخاشن عمار : محكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية بالبليدة .

— بوجودي أحمد : محكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية بالمسيلة .

— عاوى محمد الصالح : محكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية بالمسيلة .

— بوريش الحواس : محكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية بالجزائر العاصمة .

— عديو محمد الطاهر : محكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية بقسنطينة .

المادة 2 : يحول الحكم بالسجن المؤبد، الصادر عن المحكمة الجنائية بالشلف ضد بلهوان محمد، البالغ من العمر 74 سنة، الى 20 سنة سجنا .

المادة 3 : يعفى المحكوم عليهم، الآتية أسماؤهم، من قضاء ما تبقى لهم من مدة العقوبة المسلطة عليهم :

— بوطوشانت بوشارب، البالغ من العمر 74 سنة، المحكوم عليه من قبل المحكمة الجنائية بتيارت .

— هنى محمد، المولود فى 28/01/1963
بالكريمية (الشلف)،

— الهادى معمر، المولود فى 11/11/1956
بأولاد فارس (الشلف)،

— قدور فلاق مصطفى، المولود فى 28/10/1960
بالشلف،

— مرابطى معمر، المولود فى 20/03/1960
بتنس (الشلف)،

— مختارى عبد القادر، المولود فى 29/06/1929
بالداموس (الشلف)،

— نجار محمد، المولود فى 18/06/1961 بوادى
الفضة (الشلف)،

— رقيق معمر، المولود فى 21/08/1938
بالشلف،

— صبايحية على، المولود فى 17/09/1964
بالشلف،

2 — تخفض العقوبة بـ 4/5 بالنسبة لـ :

— علوان بوحفص، المولود فى 18/11/1950
بمعين الصفراء،

— بوصلاح التهامى، المولود سنة 1935
بأدرار،

— هوقارى بوجمعة، المولود سنة 1938
بأولاد وسان (أدرار)،

— صابرى محمد، المولود سنة 1934 بالمبادلة
(بشار)،

3 — تخفض بـ 3/4 العقوبة المسلطة على
خلافى عبد القادر، المولود فى 23/11/1954
بالشلف.

4 — تخفض بـ 2/3 العقوبة المسلطة على
يحيوى امحمد، المولود فى 9/2/1943 بالميساوية
(ولاية المدية).

— روبة عبد الله، البالغ من العمر 71 سنة،
المحكوم عليه من طرف المحكمة الجنائية لوهران
بمشرين (20) سنة سجنا.

المادة 4 : تخفض العقوبة، بنصف المدة،
بالنسبة للمحكوم عليهم، الآتية أسماؤهم :

— حيرف موسى، البالغ من العمر 78 سنة،
والمحكوم عليه بـ 10 سنوات سجنا من طرف المحكمة
الجنائية بباتنة.

— محمد الجيلالى، البالغ من العمر 73 سنة،
والمحكوم عليه بـ 10 سنوات سجنا من طرف المحكمة
الجنائية بمستغانم.

المادة 5 : بالنسبة للأحكام التى اصدرتها،
المحكمة الخاصة للشلف التى انشئت بموجب الامر
رقم 80 — 03 المؤرخ فى 13 أكتوبر سنة 1980 :

1 — يعفى المحكوم عليهم، الآتية أسماؤهم، من
قضاء ما تبقى من مدة العقوبة المسلطة عليهم :

— عمارى حميد، المولود فى 19/01/1948 بمليانة
(الشلف)،

— عسلاوى حسين، المولود فى 08/07/1963
بالشلف،

— بخيرة موسى، المولود فى 27/06/1938 بزددين
(الشلف)،

— بن خودة أحمد، المولود فى 04/03/1956
بالشلف،

— بوزيان جمال الدين، المولود فى 28/12/1962
بالشلف،

— بريجة جلـول، المولود سنة 1962 ببشارية
(الشلف)،

— درايج الهادى، المولود فى 28/10/1960
بالشلف،

ترتيب المجاهدين بولاية تيزي وزو في 14
ديسمبر سنة 1981 و 12 يناير سنة 1982 •

بموجب مقرر مؤرخ في 24 رجب عام 1402
الموافق 18 مايو سنة 1982، يصادق على قائمة
المستفيدين من رخص محلات بيع التبغ المنصوص
عليها في المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت
سنة 1967 والتي أعدتها لجنة إعادة ترتيب
المجاهدين بولاية تيزي وزو في 14 ديسمبر سنة
1981 و 12 يناير سنة 1982 لفائدة الاعضاء القدام
لجيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهة
التحرير الوطني •

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية •

حرر بالجزائر في 12 رمضان عام 1402 الموافق
4 يوليو سنة 1982 •

الشاذلي بن جديد

وزارة الصناعات الخفيفة

مقرر مؤرخ في 24 رجب عام 1402 الموافق 18 مايو
سنة 1982 يتضمن المصادقة على قائمة المستفيدين
من رخص محلات بيع التبغ التي أعدتها لجنة

قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
حناب تاسعديت أرملة عامر حمروني، ميمنة شندري أرملة سعيد حمزاوي	تادمايت برج منايل	برج منايل برج منايل

المستفيدون

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
سالم بوزكري	تيزي وزو	تيزي وزو
عمرو حجورا	"	"
علي أرزقي	"	"
محمد قروج	"	"
مولود ستيتي	"	"
فاطمة حرارة أرملة	"	"
أحمد لمالي	"	"
فاطمة عباس أرملة	"	"
بوسعد شريف	"	"

مقرر مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو
سنة 1982 يتضمن الموافقة على قائمة
المستفيدين من رخص محلات بيع التبغ التي
أعدتها لجنة ترتيب المجاهدين بولاية
تيزي وزو في 24 مايو سنة 1982 •

بموجب مقرر مؤرخ في 8 شعبان عام 1402
الموافق 31 مايو سنة 1982، يوافق على قائمة
المستفيدين من رخص محلات بيع التبغ التي أعدتها
لجنة ترتيب المجاهدين بولاية تيزي وزو بتاريخ
24 مايو سنة 1982 والمنصوص عليها في المرسوم
رقم 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967 المتضمن
لإصدار رخص محلات بيع التبغ لفائدة الاعضاء
القدام لجيش التحرير الوطني أو المنظمة
المدنية لجهة التحرير الوطني •

قرار مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير النقل والعمل الجوى.

ان وزير النقل والصيد البحرى،

— بمقتضى المرسوم رقم 82 — 18 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982، والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 79 — 122 المؤرخ في 19 شعبان عام 1399 الموافق 14 يوليو سنة 1979 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة النقل والصيد البحرى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 40 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن الحاق المديرية العامة للبحرية التجارية التابعة لوزارة النقل والصيد البحرى بكتابة الدولة للصيد والنقل البحرى،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول أبريل سنة 1982 والمتضمن تعيين السيد حسين بكيرى، مديرا للنقل والعمل الجوى،

يقرر مايلى :

المادة الاولى : يفوض الى السيد حسين بكيرى، مدير النقل والعمل الجوى الامضاء باسم وزير النقل والصيد البحرى، على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات وذلك فى حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982.

صالح قوجيل

وزارة النقل والصيد البحرى

مرسوم مؤرخ فى 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام المدير العام للمؤسسة الوطنية للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد الزبير برارحى، بصفته مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران، لتكليفه بمهام اخرى.

مرسوم مؤرخ فى 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين المدير العام للطيران المدنى والارصاد الجوية الوطنية.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يعين السيد الزبير برارحى مديرا عاما للطيران المدنى والارصاد الجوية الوطنية، بوزارة النقل والصيد البحرى.

مرسوم مؤرخ فى 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الوطنية للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 9 رمضان عام 1402 الموافق أول يوليو سنة 1982 يعين السيد بغدادى شايشى مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران.

قرار مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى
مدير المطارات.

ان وزير النقل والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 82 — I8 المؤرخ في
I6 ربيع الاول عام 1402 الموافق I2 يناير سنة 1982،
والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض
امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 79 — I22 المؤرخ في
I9 شعبان عام 1399 الموافق I4 يوليو سنة 1979
والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة النقل
والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 40 المؤرخ في
27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982
والمتضمن الحاق المديرية العامة للبحرية التجارية
التابعة لوزارة النقل والصيد البحري بكتابة الدولة
للصيد والنقل البحري،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 7
جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول أبريل سنة
1982، والمتضمن تعيين السيد محمد يوسف خوجة،
مديرا للمطارات،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد يوسف
خوجة مدير المطارات، الامضاء باسم وزير النقل
والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات
باستثناء القرارات وذلك في حدود اختصاصاته .

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في 9 شعبان عام 1402 الموافق
أول يونيو سنة 1982 .

صالح قوجيل

قرار مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى
نائب مدير .

ان وزير النقل والصيد البحري،

— بمقتضى المرسوم رقم 82 — I8 المؤرخ في
I6 ربيع الاول عام 1402 الموافق I2 يناير سنة 1982،
والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض
امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 79 — I22 المؤرخ في
I9 شعبان عام 1399 الموافق I4 يوليو سنة 1979
والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة النقل
والصيد البحري،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 40 المؤرخ في
27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982
والمتضمن الحاق المديرية العامة للبحرية التجارية
التابعة لوزارة النقل والصيد البحري بكتابة الدولة
للصيد والنقل البحري،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 7
جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول أبريل سنة
1982، والمتضمن تعيين السيد محمد قاسم، نائب
مدير الميزانية والعتاد،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد قاسم،
نائب مدير الميزانية والعتاد، الامضاء باسم وزير
النقل والصيد البحري على جميع الوثائق والمقررات
وذلك في حدود اختصاصاته .

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في 9 شعبان عام 1402 الموافق
أول يونيو سنة 1982 .

صالح قوجيل

وزارة الاسكان والتعمير

قرار مؤرخ في 8 رجب عام 1402 الموافق 2 مايو سنة 1982 يتعلق بتنظيم الانتخابات لتعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء الوطنية المختصة ببعض أسلاك موظفي وزارة الاسكان والتعمير.

ان وزير الاسكان والتعمير ،

— بمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 143 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتأليفها وتنظيمها وسيرها ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 69 — 55 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن تحديد كفاءات تعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 137 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1399 الموافق 8 مارس سنة 1979 والمتضمن احداث اللجان المتساوية الاعضاء المختصة ببعض أسلاك موظفي وزارة الاسكان والتعمير ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تنظم انتخابات لتعيين ممثلي الموظفين قصد تجديد اللجان المتساوية الاعضاء

لاسلاك الموظفين العاملين في الادارة المركزية لوزارة الاسكان والتعمير ، ومراكز التكوين المهني ومكاتب التطوير والتسيير العقاري الآتي بيانهم :

- (1) الملحقون الاداريون ،
- (2) الكتاب الاداريون ،
- (3) الاعوان الاداريون والمختزلون الضاربون على الآلة الكاتبة ،
- (4) الاعوان الضاربون على الآلة الكاتبة ،
- (5) اعوان المكتب ،
- (6) سائقو السيارات والعمال المهنيون من الصنف الاول ،
- (7) سائقو السيارات والعمال المهنيون من الصنف الثاني ،
- (8) العمال المهنيون من الصنف الثالث واعوان المصلحة .

المادة 2 : عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم لكل لجنة من اللجان المتساوية الاعضاء محدد في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 مارس سنة 1979 المشار اليه أعلاه .

المادة 3 : يحدد آخر أجل لا يدع الترشيحات لدى وزارة الاسكان والتعمير بشهر (1) واحد قبل تاريخ الانتخاب .

المادة 4 : يفتح مكتب مركزي للانتخاب لدى مديرية الادارة العامة بوزارة الاسكان والتعمير في التاريخ المحدد من الساعة الثامنة والنصف صباحا الى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الزوال .

المادة 5 : تفتح فروع انتخابية في نفس التاريخ والتوقيت بمقر كل مكتب من مكاتب التطوير والتسيير العقاري التابع للولاية، ويترأسها مديرو مكاتب التطوير والتسيير العقاري المعنية بمساعدة كاتب واحد ومندوب من قائمة المترشحين له صفة مناضل في حزب جبهة التحرير الوطني .

— بمقتضى الامر رقم 66 — I33 المؤرخ فى I2
صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة I966 والمتضمن
القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل
والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — I43 المؤرخ فى
I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة I966
والمتضمن تحديد اختصاص اللجان المتساوية
الاعضاء وتأليفها وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — I37 المؤرخ فى
IO رجب عام I393 الموافق 9 غشت سنة I973
والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر
رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام I389
الموافق 23 مايو سنة I969 والمتضمن قانون الولاية،
— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ
فى 9 ربيع الثانى عام I399 الموافق 8 مارس سنة
I979 والمتضمن احداث اللجان المتساوية الاعضاء
المختصة ببعض اسلاك موظفى وزارة الاسكان
والتعمير،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تنظم انتخابات لتعيين ممثلى
الموظفين قصد تجديد اللجان المتساوية الاعضاء
لاسلاك الموظفين العاملين فى الادارة المركزية
لوزارة الاسكان والتعمير، ومراكز التكوين المهنى
ومديريات التعمير والبناء والاسكان فى الولايات،
الآتى بيانهم :

I) مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون
للدولة،

(2) مهندسو التطبيق،

(3) التقنيون،

(4) المراقبون التقنيون،

(5) الاعوان التقنيون المتخصصون،

(6) الاعوان التقنيون

المادة 6 : يشارك فى الانتخاب لتعيين ممثلى
المستخدمين فى اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة
بسلوكهم، الموظفون المباشرون عملهم فعليا او
المتدربون.

المادة 7 : ترسل الاصوات المجموعة فى ظرف
يتولى ختمه رؤساء الفروع الانتخابية الى رئيس
المكتب المركزى للانتخاب.

المادة 8 : تجرى عملية فرز الاصوات فى المكتب
المركزى للانتخاب.

المادة 9 : يتألف المكتب المركزى للانتخاب من
رئيس وكاتب ومندوب من قائمة المترشحين له
صفة مناضل فى حزب جبهة التحرير الوطنى.
ويتولى رئاسة المكتب المركزى للانتخاب مدير الادارة
العامة بوزارة الاسكان والتعمير يساعده فى ذلك
نائبه.

المادة IO : يعلن المكتب المركزى للانتخاب
نتائج الاقتراع. وتنشر قائمة المترشحين الدائمين
والاضافيين عن طريق اشهارها بمكتب الانتخاب
المركزى وفى الفروع الانتخابية الاخرى.

المادة II : ينشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرز بالجزائر فى 8 رجب عام I402 الموافق 2
مايو سنة I982.

الغزالي أحمد على

قرار مؤرخ فى 8 رجب عام I402 الموافق 2 مايو سنة
I982 يتعلق بتنظيم انتخابات لتعيين ممثلى
الموظفين فى اللجان المتساوية الاعضاء
المختصة ببعض اسلاك موظفى وزارة الاسكان
والتعمير.

الموزعين الاسكان والتعمير.

والاضافيين عن طريق اشهارها بمكتب الانتخاب
المركزي وفي الفروع الانتخابية الاخرى.

المادة II : ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 رجب عام 1402 الموافق 2
مايو سنة 1982.

عن وزير الاسكان
والتعمير
الامين العام
أبوبكر بلقائد

قرار مؤرخ في 24 شعبان عام 1402 الموافق 16 يونيو
سنة 1982 يتضمن تفويض الامضاء الى المدير
العام للادارة والتنظيم والمهن.

ان وزير الاسكان والتعمير،

- بمقتضى المرسوم رقم 82 - 18 المؤرخ في
16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982
والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض
امضائهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 27 المؤرخ في
22 ربيع الاول عام 1400 الموافق 9 فبراير سنة 1980
والمتضمن تعديل هياكل الادارة المركزية لوزارة
التعمير والبناء والاسكان،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 7
جمادى الثانية عام 1402 الموافق اول أبريل سنة
1982 والمتضمن تعيين السيد الهاشمي خرفي،
مديرا عاما للادارة والتنظيم والمهن،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد الهاشمي خرفي
المدير العام للادارة والتنظيم والمهن، الامضاء
باسم وزير الاسكان والتعمير، على جميع الوثائق
والمقررات باستثناء القرارات وذلك في حدود
اختصاصاته.

المادة 2 : عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم في كل
لجنة من اللجان المتساوية الاعضاء محدد في القرار
الوزاري المشترك المؤرخ في 8 مارس سنة 1978
المشار اليه اعلاه.

المادة 3 : يحدد آخر أجل لايداع الترشيحات
لدى وزارة الاسكان والتعمير بشهر (I) واحد قبل
تاريخ التصويت.

المادة 4 : يفتح مكتب الانتخاب لدى مديرية
الادارة العامة بوزارة الاسكان والتعمير في التاريخ
المحدد، من الساعة الثامنة والنصف صباحا الى
الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الزوال.

المادة 5 : تفتح فروع انتخابية في نفس التاريخ
والتوقيت بمقر كل مديرية للتعمير والبناء
والاسكان بالولاية ويرأسها مديرو التعمير والاسكان
المعنيون بمساعدة كاتب ومنسوبة من
قائمة المترشحين له صفة مناضل في حزب جبهة
التحرير الوطني.

المادة 6 : يشار في الانتخاب لتعيين ممثلي
المستخدمين في اللجان المتساوية الاعضاء المختصة
بسلوكهم الموظفون المباشرون عملهم فعليا او
المنتدبون.

المادة 7 : ترسل الاصوات المجموعة في ظرف
يتولى ختمه رؤساء الفروع الانتخابية الى رئيس
المكتب المركزي للانتخاب.

المادة 8 : تجرى عمليات فرز الاصوات في
المكتب المركزي للانتخاب.

المادة 9 : يتألف المكتب المركزي للانتخاب من
رئيس وكاتب ومنسوبة من قائمة المترشحين له
صفة مناضل في حزب جبهة التحرير الوطني.
ويتولى رئاسة المكتب المركزي للانتخاب مدير
الادارة العامة بوزارة الاسكان والتعمير يساعده في
ذلك نائبه.

المادة 10 : يعلن المكتب المركزي للانتخاب
نتائج الاقتراع. وتنشر قائمة المترشحين الدائمين

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : تنشأ لدى وزارة التربية والتعليم الاساسى، لجنة وطنية متساوية الاعضاء مختصة بسلك مفتشى التربية والتعليم والتكوين.

المادة 2 : يحدد تأليف هذه اللجنة كالاتى :
- ممثلو الموظفين : عضو دائم واحد (I) ،
عضو اضافى واحد (I) ،
- ممثلو الادارة : عضو دائم واحد (I) ،
عضو اضافى واحد (I) .

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر فى 23 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 17 أبريل سنة 1982 .

وزير التربية والتعليم كاتب الدولة للوظيفة
الاساسى العمومية والاصلاح
الادارى الشريف خروبي
جلول الخطيب

وزارة التعليم والبحث العلمى

مرسوم مؤرخ فى 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام مدير الادارة العامة .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد محمد الصادق يوسف خوجة، بصفته مديرا للادارة العامة، لتكليفه بمهام اخرى .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 19 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 13 أبريل سنة 1982 يتضمن انشاء لجان متساوية الاعضاء مختصة بسلك الاعوان التقنيين والمساعدى التقنيين فى المكتبات التابعين لوزارة التعليم والبحث العلمى .

ان وزير التعليم والبحث العلمى ،

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 24 شعبان عام 1402 الموافق 16 يونيو سنة 1982 .

الغزالى أحمد على

وزارة التربية والتعليم الاساسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 23 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 17 أبريل سنة 1982، يتضمن انشاء اللجنة الوطنية المتساوية الاعضاء المختصة بسلك مفتشى التربية والتكوين .

ان وزير التربية والتعليم الاساسى ،
وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى ،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 143 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء وتأليفها وتنظيمها وسيرها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 69 - 55 المؤرخ فى 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن تحديد كفاءات تعيين ممثلى الموظفين فى اللجان المتساوية الاعضاء لاسيما المادة 3 منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 216 المؤرخ فى 22 شوال عام 1401 الموافق 22 غشت سنة 1981 والمتضمن احداث سلك لمفتشى التربية والتكوين، المتمم بالمرسوم رقم 81 - 299 المؤرخ فى 31 أكتوبر سنة 1981 ،

والمتضمن تحديد الاحكام الاساسية المشتركة المطبقة على سلك المساعدين التقنيين في المكتبات والمحفوظات ومراكز الوثائق والمتاحف والاماكن التاريخية ،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 53 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء سلك للاعوان التقنيين في المكتبات ومراكز الوثائق لدى وزارة التعليم والبحث العلمي،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 54 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 30 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء سلك للمساعدين التقنيين في المكتبات ومراكز الوثائق لدى وزارة التعليم والبحث العلمي،

يقران مايلي :

المادة الاولى : تنشأ لدى مديرية الموظفين بوزارة التعليم والبحث العلمي لجان متساوية الاعضاء مختصة بسلك الاعوان التقنيين والمساعدين التقنيين في المكتبات .

المادة 2 : يحدد تشكيل كل لجنة طبقا للجدول ادناه :

ممثلو الموظفين		ممثلو الادارة		الاسلاك
الاضافيون	الدائمون	الاضافيون	الدائمون	
2	2	2	2	الاعوان التقنيون في المكتبات
2	2	2	2	المساعدون التقنيون في المكتبات

وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن انتهاء مهام مدير تنسيق الانشطة الخارجية .

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد محمد قاضي، بصفته مديرا لتنسيق الانشطة الخارجية بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية، لتكليفه بمهام اخرى .

وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري ،

ـ بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية، المعدل والمتمم ،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 143 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء، وتأليفها وتنظيمها وسيرها ،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 69 - 55 المؤرخ في 26 صفر عام 1389 الموافق 13 مايو سنة 1969 والمتضمن تحديد كفاءات تعيين ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 214 المؤرخ في 22 شوال عام 1401 الموافق 22 غشت سنة 1981 والمتضمن تحديد الاحكام الاساسية المشتركة المطبقة على سلك الاعوان التقنيين في المكتبات والمحفوظات ومراكز الوثائق والمتاحف والاماكن التاريخية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 215 المؤرخ في 22 شوال عام 1401 الموافق 22 غشت سنة 1981

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 19 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 13 أبريل سنة 1982 .

وزير التعليم والبحث العلمي
كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري
عبد الحق رفيق برارحي
جلول الخطيب

وزارة الري

مرسوم رقم 82 - 218 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402

الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة

أشغال الري في الشلف *

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 10

منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في

أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978

والمقتضى القانون الاساسى العام للعامل ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في

14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة

1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من

قبل المجلس الشعبى الوطنى ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في

14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة

1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من

طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى

للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28

رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971

والمعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع

النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ في 26

ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق

بتحويل مراكز المؤسسات العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17

ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975

والمقتضى القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات
الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17

ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975

والمقتضى المخطط الوطنى للمحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17

ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975

والمقتضى تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات

الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى

التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في

18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة

1965 والمحسدة بموجبه التزامات المحاسبين

ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في

18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة

1965 والمقتضى شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في

28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973

والمعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في

17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة

1975 والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات

الاشتراكية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في

14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة

1980 والمقتضى احداث المفتشية العامة للمالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في

24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980

والمعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاصادة

هيكلية المؤسسات ،

يرسم مايلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي تسمى مؤسسة أشغال الري في الشلف، وتدعى في صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه وللحكام الآتية.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يأتي :
- تقوم بالتنقيب عن الموارد المائية وباستغلالها وبصفة عامة، بكل الاشغال المتعلقة بجر المياه ،

- تنفذ الاشغال المتعلقة بتطهير المياه وتصفيتها ،

- تنفذ الاشغال التي تتطلبها اقامة التجهيزات الريفية ،

- تضع الانابيب الخاصة بجلب المياه،

- تقيم محطات للضخ .

يمكن للمؤسسة، في حدود هدفها أن تنشئ أي مركز للتكوين والتسيير يكون لازما لنجاح مهمتها .

كما يمكن لها أيضا، في اطار هدفها والتنظيم المعمول به، أن تقوم بكل العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمنقولة والمالية، التي لها علاقة بنشاطها والتي من طبيعتها أن تساعد على تنميتها .

كما يمكن لها أن تبرم كل الاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها وترك جزء من تنفيذ الصفقات التي تملكها، الى مؤسسة أو شركة متعاقدة من الباطن .

تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها في كامل تراب ولايات الشلف والمدينة والبلدية .

ويمكنها أن تنجز أشغالا لها صلة بهدفها في تراب الولايات الاخرى التي تخضع لاختصاصها الاقليمي بصفة استثنائية وبناء على قرار من وزير الوصاية .

المادة 3 : يكون مقر المؤسسة في الشلف ويمكن نقله الى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الري .

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 4 : تخضع هيكل المؤسسة وتسييرها وادارتها ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللحكام الواردة في الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

المادة 6 : هيكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،

- اللجان الدائمة .

المادة 7 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها .

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها الاجتماعي .

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث

الوصية - المراقبة - التنسيق

المادة 8 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير
الرى .

المادة 9 : تمارس سلطات الوصاية والمراقبة، طبقا للتشريع المعمول به، لاسيما الاحكام التي تعدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة 10 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 76 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية .

المادة 12 : يحدد مبلغ الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الرى ووزير المالية .

المادة 13 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الرى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالى للمؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التنظيمية ولاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الآجال القانونية، وزير الرى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والتقرير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال الوحدة وتوصياته وتقرير أو تقارير مندوب الحسابات الى وزير الرى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة .

الباب السادس

اجراء التعديل

المادة 18 : يتم أى تعديل للاحكام الواردة أعلاه بمرسوم ماعدا الاحكام المنصوص عليها فى المادة 13 أعلاه .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال . ويعرض على وزير الرى للموافقة عليه .

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر فى II رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 .

الشاذلى بن جديد

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات ،

مرسوم رقم 82 - 219 مؤرخ فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة اشغال الرى فى تامنراست .

ان رئيس الجمهورية ،

بناء على تقرير وزير الرى ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 10 منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ فى 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

يرسم مايلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى تسمى مؤسسة أشغال الرى فى تامنراست، وتدعى فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه وللحكام الآتية.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يأتى :
- تقوم بالتنقيب عن الموارد المائية وباستغلالها وبصفة عامة، بكل الاشغال المتعلقة بجر المياه ،

- تنفذ الاشغال المتعلقة بتطهير المياه وتصفيته ،

- تنفذ الاشغال التى تتطلبها اقامة التجهيزات الريفية ،

- تضع الانابيب الخاصة بجلب المياه،

- تقيم محطات للضخ .

يمكن المؤسسة، فى حدود هدفها أن تنشئ أى مركز للتكوين والتسيير يكون لازما لنجاح مهمتها .

كما يمكن لها أيضا، فى اطار هدفها والتنظيم المعمول به، أن تقوم بكل العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمنقولة والمالية، التى لها علاقة بنشاطها والتى من طبيعتها أن تساعد على تنميتها .

كما يمكن لها أن تبرم كل الاتفاقيات التى لها علاقة بهدفها وترك جزء من تنفيذ الصفقات التى تملكها، الى مؤسسة أو شركة متعاقدة من الباطن .

تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها فى كامل تراب ولاية تامنراست ودائرة المنيمة .

ويمكنها أن تنجز أشغالا لها صلة بهدفها، فى تراب الولايات الاخرى التى تخضع لاختصاصها الاقليمى بصفة استثنائية وبناء على قرار من وزير الوصاية .

المادة 3 : يكون مقر المؤسسة فى تامنراست ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الرى .

الباب الثانى

الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 4 : تخضع هيكل المؤسسة وتسييرها وادارتها ووحداتها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللحكام الواردة فى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى .

المادة 6 : هيكل المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،

- اللجان الدائمة .

المادة 7 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التى تتكون منها .

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها .

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية، وزير الري ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال الوحدة وتوصياته وتقرير أو تقارير مندوب الحسابات الى وزير الري ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

الباب السادس

اجراء التعديل

المادة 18 : يتم أى تعديل للاحكام الواردة أعلاه بمرسوم ماعدا الاحكام المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويعرض على وزير الري للموافقة عليه.

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر في II رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

الباب الثالث

الوصية - المراقبة - التنسيق

المادة 8 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الري.

المادة 9 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة، طبقا للتشريع المعمول به، لاسيما الاحكام التي تحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 10 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 76 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 12 : يحدد مبلغ الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الري ووزير المالية.

المادة 13 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الري ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس

الهيكل المالى للمؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة لاحكام التنظيمية ولاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسة بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

— وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات ،

مرسوم رقم 82 — 220 مؤرخ فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة اشغال الرى فى تيارت •

ان رئيس الجمهورية ،

بناء على تقرير وزير الرى ،

وبناء على الدستور، لاسيما المادة III — 10 منه ،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل ،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى ،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 4 المؤرخ فى 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها في كامل تراب ولايات تيارت وممسكر وسعيدة.

ويمكنها أن تنجز أشغالا لها صلة بهدفها، في تراب الولايات الاخرى التي تخضع لاختصاصها الاقليمي بصفة استثنائية وبناء على قرار من وزير الوصاية.

المادة 3 : يكون مقر المؤسسة في تيارت ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الري.

الباب الثاني

الهياكل - التسيير - الادارة

المادة 4 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وادارتها ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللحكام الواردة في الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 6 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 7 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها.

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها الاجتماعي.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

يرسم مايلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي تسمى مؤسسة أشغال الري في تيارت، وتدعى في صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وللاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه وللحكام الآتية.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يأتي :

- تقوم بالتنقيب عن الموارد المائية وباستغلالها وبصفة عامة، بكل الاشغال المتعلقة بجر المياه،

- تنفذ الاشغال المتعلقة بتطهير المياه وتصفياتها،

- تنفذ الاشغال التي تتطلبها اقامة التجهيزات الريفية،

- تضع الانابيب الخاصة بجلب المياه،

- تقيم محطات للضخ.

يمكن للمؤسسة، في حدود هدفها أن تنشئ أى مركز للتكوين والتسيير يكون لازما لنجاح مهمتها.

كما يمكن لها أيضا، فى اطار هدفها والتنظيم المعمول به، أن تقوم بكل العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمنقولة والمالية، التي لها علاقة بنشاطها والتي من طبيعتها أن تساعد على تنميتها.

كما يمكن لها أن تبرم كل الاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها وترك جزء من تنفيذ الصفقات التي تملكها، الى مؤسسة أو شركة متعاقدة من الباطن.

الباب الثالث

الوصية - المراقبة - التنسيق

المادة 8 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الرى .

المادة 9 : تمارس سلطات الوصاية والمراقبة، طبقا للتشريع المعمول به، لاسيما الاحكام التى تحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة 10 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 76 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية .

المادة 12 : يحدد مبلغ الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى ووزير المالية .

المادة 13 : يتم كل تغيير فى المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض فى جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالى للمؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التنظيمية ولاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الآجال القانونية، وزير الرى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والتقرير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال الوحدة وتوصياته وتقرير أو تقارير مندوب الحسابات الى وزير الرى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة .

الباب السادس

اجراء التعديل

المادة 18 : يتم أى تعديل للاحكام الواردة أعلاه بمرسوم ماعدا الاحكام المنصوص عليها فى المادة 13 أعلاه .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال . ويعرض على وزير الرى للموافقة عليه .

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر فى II رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 .

الشاذلى بن جديد

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 56 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

— وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات ،

مرسوم رقم 82 — 221 مؤرخ فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة اشغال الرى فى سطيف .

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير الرى ،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادة III — 10 منه ،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل ،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى ،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 4 المؤرخ فى 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية ،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

يرسم مايلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقرر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى تسمى مؤسسة أشغال الرى فى سطيف، وتدعى فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه وللحكام الآتية.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما ياتى :
- تقوم بالتنقيب عن الموارد المائية واستغلالها وبصفة عامة، بكل الاشغال المتعلقة بجر المياه،
- تنفذ الاشغال المتعلقة بتطهير المياه وتصفيتها،

- تنفذ الاشغال التى تتطلبها اقامة التجهيزات الريفية،

- تضع الانابيب الخاصة بجلب المياه،

- تقيم محطات للضخ.

يمكن للمؤسسة، فى حدود هدفها أن تنشئ أى مركز للتكوين والتسيير يكون لازما لنجاح مهمتها.

كما يمكن لها أيضا، فى اطار هدفها والتنظيم المعمول به، أن تقوم بكل العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمنقولة والمالية، التى لها علاقة بنشاطها والتى من طبيعتها أن تساعد على تنميتها.

كما يمكن لها أن تبرم كل الاتفاقيات التى لها علاقة بهدفها وترك جزء من تنفيذ الصفقات التى تملكها، الى مؤسسة أو شركة متعاقدة من الباطن.

تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها فى كامل تراب ولايات سطيف وبجاية والمسييلة.

ويمكنها أن تنجز أشغالا لها صلة بهدفها، فى تراب الولايات الاخرى التى تخضع لاختصاصها الاقليمى بصفة استثنائية وبناء على قرار من وزير الوصاية.

المادة 3 : يكون مقر المؤسسة فى سطيف ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الرى.

الباب الثانى

الهياكل - التسيير - الادارة

المادة 4 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وادارتها ووحداتها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللحكام الواردة فى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى.

المادة 6 : هياكل المؤسسة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،

- اللجان الدائمة.

المادة 7 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التى تتكون منها.

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها الاجتماعى.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 20 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية، وزير الري ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال الوحدة وتوصياته وتقرير أو تقارير مندوب الحسابات الى وزير الري ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

الباب السادس اجراء التعديل

المادة 18 : يتم أى تعديل للاحكام الواردة أعلاه بمرسوم ماعدا الاحكام المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويعرض على وزير الري للموافقة عليه.

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

الباب الثالث

الوصية - المراقبة - التنسيق

المادة 8 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الري.

المادة 9 : تمارس سلطات الوصاية والرقابة، طبقا للتشريع المعمول به، لاسيما الاحكام التي تحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 10 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 76 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 12 : يحدد مبلغ الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الري ووزير المالية.

المادة 13 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزاري مشترك بين وزير الري ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس

الهيكل المالى للمؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التنظيمية ولاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

مرسوم رقم 82 - 222 مؤرخ في 11 رمضان عام 1402
الموافق 3 يوليو سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة
أشغال الري في سكيكدة .

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 10

منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978
والمتضمن القانون الاساسى للعام للعامل،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في
14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من
قبل المجلس الشعبى الوطنى ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في
14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة
1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من
طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى
للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28
رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971
والمعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع
النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ في 26
ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق
بتحويل مراكز المؤسسات العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17
ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975
والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات
الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17
ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975
والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17
ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975
والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات
الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى
التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في
18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة
1965 والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين
ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في
18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة
1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين
العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في
28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973
والمعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في
17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة
1975 والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات
الاشتراكية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في
14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة
1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في
24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980
والمعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاهادة
هيكلية المؤسسات ،

يرسم مايلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي تسمى مؤسسة أشغال الري في سكيكدة، وتدعى في صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه وللأحكام الآتية.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يأتي :

- تقوم بالتنقيب عن الموارد المائية وباستغلالها وبصفة عامة، بكل الاشغال المتعلقة بجر المياه ،

- تنفذ الاشغال المتعلقة بتطهير المياه وتصفياتها ،

- تنفذ الاشغال التي تتطلبها اقامة التجهيزات الريفية ،

- تضع الانابيب الخاصة بجلب المياه،

- تقيم محطات للضخ.

يمكن للمؤسسة، في حدود هدفها أن تنشئ أي مركز للتكوين والتسيير يكون لازما لنجاح مهمتها.

كما يمكن لها أيضا، في اطار هدفها والتنظيم المعمول به، أن تقوم بكل العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمنقولة والمالية، التي لها علاقة بنشاطها والتي من طبيعتها أن تساعد على تنميتها.

كما يمكن لها أيضا أن تبرم كل الاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها وترك جزء من تنفيذ الصفقات التي تملكها، الى مؤسسة أو شركة متعاقدة من الباطن.

تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها في كامل تراب ولايات سكيكدة وقسنطينة وجيجل وأم البواقي.

ويمكنها أن تنجز أشغالا لها صلة بهدفها، في تراب الولايات الاخرى التي تخضع لاختصاصها الاقليمي بصفة استثنائية وبناء على قرار من وزير الوصاية.

المادة 3 : يكون مقر المؤسسة في سكيكدة ويمكن نقله الى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الري.

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 4 : تخضع هيكل المؤسسة وتسييرها وادارتها ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللأحكام الواردة في الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 5 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 6 : هيكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،

- اللجان الدائمة.

المادة 7 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها.

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

الباب الثالث

الوصية - المراقبة - التنسيق

المادة 8 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير
الرى.

المادة 9 : تمارس سلطات الوصاية والمراقبة، طبقا للتشريع المعمول به، لاسيما الاحكام التى تحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 10 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 76 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 11 : تخضع ممتلكات المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية.

المادة 12 : يحدد مبلغ الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى ووزير المالية.

المادة 13 : يتم كل تغيير فى المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين وزير الرى ووزير المالية بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض فى جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس

الهيكل المالى للمؤسسة

المادة 14 : يخضع الهيكل المالى فى المؤسسة لاحكام التنظيمية ولاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 15 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الآجال القانونية، وزير الرى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 16 : ترسل الموازنة وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والتقرير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس عمال الوحدة وتوصياته وتقرير أو تقارير مندوب الحسابات الى وزير الرى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 17 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

الباب السادس

اجراء التعديل

المادة 18 : يتم أى تعديل للاحكام الواردة اعلاه بمرسوم ماعدا الاحكام المنصوص عليها فى المادة 13 اعلاه.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويعرض على وزير الرى للموافقة عليه.

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر فى 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

وزارة الثقافة

مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مدير المعهد الوطني للموسيقى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 رمضان عام 1402 الموافق 30 يونيو سنة 1982 تنهى مهام السيد جلول يلس شاوش، بصفته مديرا للمعهد الوطني للموسيقى، لتكليفه بمهام أخرى.

كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي

قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1402 الموافق 23 يونيو سنة 1982 ينظم ممارسة الصيد البري خلال موسم 1982 - 1983.

ان كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي، بمقتضى الامر رقم 71 - 79 المؤرخ في 28 جمادى الاولى عام 1391 الموافق 21 يوليو سنة 1971 والمتضمن القانون الاساسي للجمعيات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 49 المؤرخ في 15 جمادى الاولى عام 1401 الموافق 21 مارس سنة 1981 والمتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 4 يناير سنة 1964 والمتضمن احداث اللجنة العليا للصيد البحري،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في 6 شعبان عام 1401 الموافق 9 يونيو سنة 1981 والمتضمن تنظيم ممارسة الصيد البري خلال موسم 1981 - 1982،

- وبناء على رأى اللجنة العليا للصيد البري التي اجتمعت في 9 يونيو سنة 1982،

- وبناء على اقتراح مدير حماية الطبيعة، يقرر مايلي :

المادة الاولى : تحدد تواريخ بدء الصيد البري وانتهائه بالنسبة لمختلف أنواع الطرائد خلال موسم 1982 - 1983 على النحو التالي :

الايام	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء	الانواع
جميع الايام	13 غشت 1982	23 يوليو 1982	الترغلة السمان المهاجر اليمام الحمام البري القمبرة
أيام الجمعة والاعياد	15 مارس 1983	17 سبتمبر 1982	دجاج الماء السمان الزرزور
أيام الجمعة والاعياد	أول يناير 1983	17 سبتمبر 1982	الارنب الوحشية الارنب البرية الحجل السمان القار الخنزير البري (I) القطا

الانواع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الايام
البط الخضارى بط بلبول بط أبومعلقة بط حواري الشرشير الشتوى الشرشير الصيفى الوز الرمادى عفاس اشهب بط برى أبوطيط مقنبن شنقب	من 5 نوفمبر 1982	الى 15 مارس 1983	أيام الجمعة والاعياد
الصيد المائى (2)			

(1) يمكن اصطياده كذلك بواسطة حيحايات تنظمها الادارة ابتداء من 2 يناير سنة 1983 حتى 13 مارس سنة 1983.

(2) يمنع استعمال الزوارق ذات المحركات وشباك صيد البط البرى.

المادة 4 : لا يرخص بصيد الطرائد الا أيام الجمعة والاعياد الرسمية الواقعة خلال الفترات التى يجوز أن يمارس فيها الصيد البرى. بيد أنه يمكن أن تمنح رخص استثنائية بعد أخذ رأى صريح من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضى لصيد الخنازير البرية والحيوانات الضارة بواسطة حيحايات، خلال أيام أخرى من الاسبوع شريطة أن يعلم طالبو الرخص من الصيادين، السلطة بتاريخ نصب الحيحاية التى ينوون استخدامها قبل أسبوع على الأقل.

المادة 5 : أيام اصطياد الطريدة المائية هي أيام الجمعة وأيام الاعياد.

المادة 6 : تسرى الفترات التى يمارس خلالها الصيد البرى بالنسبة لجميع أنواع الطرائد المذكورة فى المادة الاولى أعلاه على التراب الوطنى كله.

المادة 2 : لا يجوز لاحد أن يصطاد اذا لم يكن حائزا رخصة صيد صالحة للاستعمال، ولا تسلم رخصة الصيد أو تجدد الا للصيادين الاعضاء فى جمعية صيد معترف بها الوالى قانونيا، وتسلم الدائرات رخصة الصيد.

ولا يمكن أن يتجاوز الاشتراك السنوى الذى يدفعه الصياد لجمعيةه مائة دينار (100 دج) (بما فيها رسوم الانتفاع).

المادة 3 : تكون رخصة الصيد وطنية تسمح بالصيد فى كامل التراب الوطنى باستثناء الاراضى الممنوع الصيد فيها مثل الاحتياطات الطبيعية والغابات التابعة لاملاك الدولة أو البلدية والحدائق الوطنية كلها أو بعضها.

ويخضع الصيد فى أراضى الغير والجماعات وأراضى المزارعة، لرخصة الملاكين وذوى الحقوق الشرعيين.

المادة 12 : لا تستخدم فى الصيد البرى الا بندقية الصيد البرى ويمنع استخدام أى جهاز آخر للصيد البرى، لاسيما السيارة والزورق ذو المحرك لاجل المطاردة والاحاشة أو نصب المكامن والافخاخ على اختلاف أنواعها للايقاع بالطريدة أو قتلها واستعمال طعوم الطير وعناصر اجتذاب الطريدة والمخدرات والمواد الكيماوية أو البيولوجية التى يمكن أن تجعل المطاردة والاحاشة أو نصب المكامن والافخاخ المختلفة للايقاع بالطريدة أو قتلها كما يمنع استعمال السلوقى فى الصيد.

ويجوز استعمال الصقر فى الصيد برخصة خاصة من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضى، كما يمنع الصيد البرى وقت الثلج أو تراكم الثلوج.

المادة 13 : كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها وفقا للتنظيم الجارى به العمل.

المادة 14 : يلغى القرار فى 6 شعبان عام 1401 الموافق 9 يونيو سنة 1981 المشار اليه أعلاه.

المادة 15 : يكلف الولاة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى أول رمضان عام 1402 الموافق 23 يونيو سنة 1982.

عن كاتب الدولة للغابات
واستصلاح الاراضى

الامين العام

هيسى عبد اللاوى

بيد أنه يمكن للوالى، بناء على اقتراح نائب مدير الغابات بالولاية تأخير تاريخ بدء الصيد البرى أو تقديم تاريخ انتهائه، بقرار ينشر قبل 15 يوما على الأقل.

المادة 7 : يحدد عدد الطرائد القارة (الحجل والارانب البرية والوحشية) التى يمكن الصياد أن يصطادها فى اليوم نفسه، بست حجلات وأرنبين بريتين وأرنبين وحشيتين.

المادة 8 : لا يجوز اصطياد الطريدة المائية من مسافة تبعد أكثر من 30 مترا عن الشواطىء والبحيرات والمستنقعات ومجارى المياه خلال فترة الصيد المتعلقة بهذه الطريدة.

المادة 9 : الطرائد المذكورة فى المادة الاولى أعلاه هى وحدها المسموح باصطيادها قصد حماية الثروة الحيوانية، أما الانواع الاخرى من الحيوانات فيحميها القانون، ويمنع اصطيادها والقضاء عليها وحيازتها وحملها وتصديرها فى جميع الاوقات وزيادة على ذلك يمنع تخريب الاعشاش والمواضع وقتل صغار الحيوانات من كل نوع سواء كانت من الطرائد أم لا، غير أن بعض الانواع من الحيوانات المتوحشة الخطيرة على الانسان والمعلن ضررها يمكن اصطيادها برخصة من الوالى وفقا للمادة 4 أعلاه.

المادة 10 : يمنع الاتجار بالطريدة واستهلاكها فى الاماكن العمومية، ورخصة الاتجار بالطريدة من اختصاص كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضى وحدها.

المادة 11 : يجب على اتحادية الصيد التابعة للولايات وجمعياتها أن تنشئ وسائل لحماية الثروة الصيدية على اراضى الصيد المخصصة لها وذلك لازدهار الثروة الصيدية.

كتابة الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى

قرارات مؤرخة في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق
29 ديسمبر سنة 1981 تتضمن حركة في سلك
المتصرفين .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
مهند العمرى خير الدين المتصرف من الدرجة
السابعة الى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي
495) ابتداء من أول يوليو سنة 1981، ويحتفظ في
31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
مهند خضراوي المتصرف من الدرجة الثالثة الى
الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من
15 مايو سنة 1980، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 7 أشهر و 15
يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
أرزقى صالحى المتصرف من الدرجة التاسعة الى
الدرجة العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من
أول يناير سنة 1982 .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
أحسن تموزة المتصرف من الدرجة السادسة الى
الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من
أول ديسمبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر
سنة 1981 بأقدمية قدرها شهر واحد .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
محمد بلعباس المتصرف من الدرجة الخامسة الى
الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من
29 ديسمبر سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها يومان .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
محمد قزم المتصرف من الدرجة الثالثة الى الدرجة
الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من 5 مارس
سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981
بأقدمية قدرها 9 أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
محمد دراجى المتصرف من الدرجة السابعة الى
الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من
أول يوليو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
عمرو سراج المتصرف من الدرجة السابعة الى
الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من
أول فبراير سنة 1980، ويحتفظ في 31 ديسمبر
سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 11 شهرا .

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
يوسف آيت حمودة المتصرف من الدرجة الخامسة
الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445)
ابتداء من أول يناير سنة 1982 .

كمال تيجيني بعيليش المتصرف من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول مارس سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد النور بن مالك المتصرف من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 3 أشهر و 16 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد رابح بوعلی المتصرف من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول يوليو سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد علي زكال المتصرف من الدرجة السادسة الى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 3 غشت سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 4 أشهر و 28 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد الرحمن ياسين المتصرف من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول أبريل سنة 1980 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 9 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد الهاشمي خرفي المتصرف من الدرجة الثامنة الى

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد أكلي أمزيان المتصرف من الدرجة السادسة الى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من 15 أكتوبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها شهران و 16 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد غازي حيدوسي المتصرف من الدرجة السادسة الى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من أول يوليو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد مختار باشا المتصرف من الدرجة الثامنة الى الدرجة التاسعة (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 3 أشهر و 15 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد محيي الدين بوطالب المتصرف من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول يونيو سنة 1980 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 7 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عمرو غماري المتصرف من الدرجة الرابعة الى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد

نذيرة شنتوف المتصرفة من الدرجة الرابعة الى
الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من
17 يونيو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر و 14 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
أحمد شعشوع المتصرف من الدرجة السابعة الى
الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من
31 ديسمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
حمود علال المتصرف من الدرجة السادسة الى
الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من
أول سبتمبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر
سنة 1981 بأقدمية قدرها 4 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
حسين عامر يحيى المتصرف من الدرجة الثالثة الى
الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من
أول يوليو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
نور الدين جكطة المتصرف من الدرجة الخامسة الى
الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من
14 مايو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها 7 أشهر و 17 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
مصطفى سامي المتصرف من الدرجة الخامسة الى

الدرجة التاسعة (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 8
نوفمبر سنة 1981 ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981
بأقدمية قدرها شهران و 23 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
اسماعيل يوسف خوجة المتصرف من الدرجة
التاسعة الى الدرجة العاشرة (الرقم الاستدلالي
545) ابتداء من 16 مارس سنة 1981، ويحتفظ في
31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 9 أشهر و 15
يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
محمد قدوش المتصرف من الدرجة التاسعة الى
الدرجة العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من
15 يونيو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة
1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر و 15 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
سي محمد اديرسى أحمد المتصرف من الدرجة
السادسة الى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي
470) ابتداء من 15 مايو سنة 1981، ويحتفظ في 31
ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 7 أشهر و 26
يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد
محمد اسلام المدنى المتصرف من الدرجة السابعة
الى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء
من أول أكتوبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر
سنة 1981 بأقدمية قدرها 3 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام
1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 ترقى الآنسة

من II مارس سنة 1980، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 9 أشهر و 20 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد القادر بورزاق المتصرف من الدرجة الثامنة الى الدرجة التاسعة (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من أول يوليو سنة 1979، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنتان و 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد محمد حردى المتصرف من الدرجة الثانية الى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 16 مايو سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 9 أشهر و 15 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد محمد الهاشمي بوجملين المتصرف من الدرجة السابعة الى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من أول غشت سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 5 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد أرزقي لونيسي المتصرف من الدرجة الرابعة الى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 27 يوليو سنة 1979، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنتان و 5 أشهر و 4 أيام.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد بن جدو سماتي الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول أبريل سنة 1971، والى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالي 470) ابتداء من

الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول مارس سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد محمد عيسى مسعودى المتصرف من الدرجة التاسعة الى الدرجة العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من أول مارس سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 10 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد الكريم غريب المتصرف من الدرجة السابعة الى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 3 أكتوبر سنة 1981، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها شهران و 28 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد أحمد الامين خربى المتصرف من الدرجة الثامنة الى الدرجة التاسعة (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من أول أبريل سنة 1979، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنتان و 9 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد نور الدين دلسى المتصرف من الدرجة التاسعة الى الدرجة العاشرة (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من أول مايو سنة 1973، ويحتفظ في 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 8 سنوات و 8 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد الرحمن عبورة المتصرف من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد القادر عبار المتصرف من الدرجة السادسة الى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالى 470) ابتداء من اول أكتوبر سنة 1977، والى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالى 495) ابتداء من اول أكتوبر سنة 1980، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 3 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد محمد كرماد، الى الدرجة السابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالى 470) ابتداء من اول يوليو سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يعين السيد عبد القادر مطشاش متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالى 295) بوزارة المالية، ابتداء من 11 نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد مصطفى تونسى، الى الدرجة التاسعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالى 520) ابتداء من 13 يونيو سنة 1980، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و 6 أشهر و 18 يوما.

مجلس المحاسبة

مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق اول يوليو سنة 1982 يتضمن تعيين الامين العام لمجلس المحاسبة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 9 رمضان عام 1402 الموافق اول يوليو سنة 1982 يعين السيد رضوان عيناى ثابت أمينا عاما لمجلس المحاسبة.

اول أبريل سنة 1974، والى الدرجة الثامنة (الرقم الاستدلالى 495) ابتداء من اول أبريل سنة 1977 والى الدرجة التاسعة (الرقم الاستدلالى 520) ابتداء من اول أبريل سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد نور الدين بقالم الى الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالى 345) ابتداء من اول ديسمبر سنة 1968، والى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالى 370) ابتداء من اول ديسمبر سنة 1969، والى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالى 395) ابتداء من اول ديسمبر سنة 1971، والى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالى 420) ابتداء من اول ديسمبر سنة 1973، والى الدرجة السادسة (الرقم الاستدلالى 445) ابتداء من اول ديسمبر سنة 1976، والى الدرجة السابعة (الرقم الاستدلالى 470) ابتداء من اول ديسمبر سنة 1979، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنة واحدة و شهر واحد.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد محمد وعلى موهاب المتصرف من الدرجة الرابعة الى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالى 420) ابتداء من اول يوليو سنة 1981، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1402 الموافق 29 ديسمبر سنة 1981 يرقى السيد عبد القادر الممارى المتصرف من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة (الرقم الاستدلالى 395) ابتداء من اول مارس سنة 1977، والى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالى 420) ابتداء من اول مارس سنة 1979، ويحتفظ فى 31 ديسمبر سنة 1981 بأقدمية قدرها سنتان و 10 أشهر.